



من غشنا فليس منا

لا شك أن الدولة فيما تعلنه في كل مناسبة من تصد للفساد والمفسدين إنما تعني ذلك حقيقة إذ أنه لم يعد يستقيم مع منطق الأحداث محلياً وعالمياً أن تزدهر صناعة الغش والتدليس والتواطؤ في وقت يعلي فيه من شأن الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وحقوق الأداء وتسن فيه القوانين الحمائية لذلك وكذا يدعي المبدعون المصريون لتسجيل اختراعاتهم ويمد بساط التشجيع لأصحاب العلامات التجارية لتسجيلها حماية لها وصيانة لحقوق أصحابها حبذا وأن مصر كانت من أولي الدول في الشرق الأوسط بل وعالمياً التي انضمت لهذه المعاهدات والمواثيق العالمية.

كما يتساند مع اتجاه الدولة للتصدي للفساد والمفسدين ما تطالعنا به الصحف يومياً من حالات ضبط لما اتفق علي تسميته " مصانع بير السلم " والتي للعجب الشديد قد تفشي عددها واستشري شرها لتشمل صناعات كنا نظنها بمنأى عن العبث مثل صناعات الأدوية - المستحضرات الطبية والكيميائية وملحقاتها من صناعة الشامبو والمنظفات - قطع غيار السيارات ومكونات السلع الهندسية والالكترونية والمنتجات المتصلة بالمأكل والمشرب علي اتساع أرجائها.

ومن الناحية العملية التطبيقية فان استثناء خطر هذه الصناعات ما كان له أن يتوسع بهذه الصورة لو تم إحكام السيطرة علي مخرجات القمامة من عبوات لمختلف السلع إذ أنها المدخل الرئيسي لهذه الصناعات. إذ يكفي لأي باحث عن الحقيقة أن يقوم بزيارة لمقالب القمامة حيث سيهوله ما سيراه، فقد تحولت جميعاً إلي صناعة منظمة بالغة الحجم لفرز القمامة باستخراج العبوات الدوائية وغير الدوائية وتنظيفها كيميائياً بمواد كاوية تعيدها شبه جديدة لتطرحها للبيع في أسواق الغش بل وتورد معها أغطية الزجاجات والملصقات اللازمة



لها ضمن عملية البيع لتصبح العبوة جاهزة علي طبق من الفضة لا ينقصها إلا التعبئة بالمواد البديلة وما أقبحها من مواد.

أما على صعيد مدخلات الغش للصناعات الهندسية فإنما يتمثل في سوق الخردة والمكهنات والتي تباع في مزايدات يجتهد فيها البائع للحصول علي أفضل سعر سواء كان هذا البائع ذي خلفية حكومية أو شبه حكومية أو قطاع خاص. والعجب العجاب أن أسعار المكهنات والعبوات السليمة في مظهرها تباع بأسعار مضاعفة لتلك التي يتم إتلافها قبل بيعها من قبل الصناعات الواعية التي تتلف مخلفاتها قبل التخلص منها حرصاً علي عدم إساءة استخدامها عن طريق صناعات الغش وبالتالي تؤهلها للدخول في عملية تدوير المخلفات بصورة سليمة مضحية بذلك بالفارق الكبير في سعر البيع .

أما عن غش المواد الغذائية والمشروبات فحدث ولا حرج ويمكن إيجاز هذه الملهاة المبكية في طرفة أنتني بها ابنتي الصغيرة من المدرسة إذ قالت "هموم الناس في بلادي تنحصر في أربع هم: هم يبكي - هم يضحك - هامبورجر - هم يا جمل".

واللافت للنظر أنه مع زيادة حالات الضبط للبضائع المغشوشة وجانب من الغشاشين إلا أننا نجد من وقت لآخر أصواتاً تعلق بالدفاع عن صناعة الغش والغشاشين بادعاء سبب أو آخر مثل توفير البديل الأرخص أو أن المواصفات القياسية ليست لازمة لكل سلعة مع إغفال جانب الأمن والأمان ومدى التزاميته متجاهلة بذلك فداحة حجم المشكلة والحاجة الملحة لتحجيمها بعد أن استشرى الخطر منها وتفعيل قوانين الدولة الحاكمة للنظام.

وفي محاولة دعوية يعمد الغشاشون في السعي وراء تقنين قبح ما يرتكبون فإنهم لا يعدمون الوسيلة في استقطاب بعض ذوي الأقلام والأصوات العالية مستغلين عدم إمام البعض بثوابت لا يجوز المساس بها مثل عدم اغتصاب حقوق الغير من أسماء ماركات عالمية ومحلية مسجلة وعدم طرح بضائع في الأسواق منسوب مصدرها لغير أصحابها بالغش والتدليس . كما



أن الأولي بالموصفات القياسية لأي دولة أن تتبع بكل دقة لأن هذا يعتبر من مؤهلات أي صناعة تستحق أن يطلق عليها مسمي صناعة حتى وان كانت في دولة نامية فما باننا بالدول الواعدة التي لها طموحاتها وتمتلك كامل الأدوات لتحقيق انطلاقه صناعية واقتصادية وتنموية مثل مصرنا الحبيبة كما نريد لها أن تكون.

كما أنه الأجدى لكل ذي حرفة ومهنة وصنعه أن يوظفها ضمن المنظومة الصناعية المتكاملة فيأخذ موقعه منها إما كصناعة مغذية أو صناعة متكاملة يفخر بأن يضع اسمه عليها ليصل بعد فترة طالت أو قصرت ليجد مكانه محفوظاً بين رجال الصناعة المرموقين يفخر به أبناءه ويكملون المسيرة من بعده.

فالوصول للصدارة في صناعة ما قد لا يحتاج إلي النصيب الأكبر من التعليم للسير في هذا الدرب الواعد. فتاريخ الصناعة في مصر يأتينا بأسماء لامعة تحاط بالاحترام والتقدير بعد أجيال من رحيلها مثل سيد ياسين رائد صناعة الزجاج والبللور في مصر الذي لم ينل نصيبه الكافي من التعليم إلا انه كرجل عصامي أصبح أستاذاً في مهنته وطبق كل المعايير الصناعية التي لم تكن تدرس في هذا الحين إلا في اكبر الجامعات. فقد تولي الأمانة فحفظها ونماها وجعل من مصنعه مدرسة حقيقية للتنمية الفنية والبشرية وخذ التاريخ اسمه بين عظماء الأمة.

والملم بطبيعة الشعب المصري العريق الراسخ في الأصالة يعرف دون ادني شك انه شعب طيب فهو بمسليمه ومسيحيه ذو خلفية يقينية يتمسك بالأخلاق والسلوك المنضبط والمجامل للغير، ومرجعية تلك الخلفية الأخلاقية دون ادني جدال تعود إلي التعاليم الدينية الإسلامية والمسيحية بلا تفرقة ولا استثناء.

فنري في كثير من الأحيان المسيحيين يستعملون أقوالاً في تعاملاتهم ذات أصول إسلامية والعكس صحيح، فنري من يقول "عفا الله عما سلف" "والصلح خير" أما علي جانب



التعاملات والنهي عن الغش فنجد الدين الإسلامي بتعاليمه يمثل اغني المصادر التي أثرت التعاملات التجارية وأثرت فيها، فبدءاً من "أوفوا الكيل" وفي قول آخر "أوفوا الميزان" إذ انه فرق بين المكايل والموازين حتى لا يتذرع المتذرعون و"من غشنا فليس منا" وفي موضع آخر "من غش ليس منا" و" إن الله يحب إن عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" وهنا أضاف عنصر الجودة للعمل وليعلى من شأنه أمعن في وصف المفسدون في الأرض وغلظ لهم القول والعقوبة وجعلهم الأولي بأن يتطهر المجتمع منهم دون رحمة أو شفقة، في حين وصفت الأقوال الإسلامية الرجل الفاضل في تعاملاته بأنه "سمح إذا باع وسمح إذا اشترى" وفي هذا حكمه لا تحتاج منا لطول بحث لنصل إلي حكمة خلف هذه المقولة ألا وهي أن البائع إنما هو مشتر في ذات الوقت فقد يبيع سلعة ويشترى سلعة كمدخلات صناعية ويضيف إليها ثم يبيعها بعد ذلك، أي أن الغش إذا بدأ منه فسيستشري خطره ليعود إليه وكما يقال فإنه على الباغي تدور الدوائر.

كل هذه أمور طيبة تفيد من يعتبر ويتخذ لنفسه جانب الصواب ليصبح مواطناً صالحاً أخذاً وعطاءً، أما من اتخذ من الفهولة والشطارة واستسهل غش الآخرين والسطو علي جيوبهم فإنه في ظل المجتمعات التي تنظمها لوائح وقوانين منذ مئات السنين فإن يد القانون لا بد أن تطوله لأن المجتمعات والدول لا تنمو وتزدهر على أساس الغش والجريمة وإنما تقوم علي العلم والعمل والفضيلة واحترام القوانين.

بقلم

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس لجنة السلع الهندسية والمعمرة بجهاز حماية المستهلك

www.naderriad.com